

العامل النحوي بين سيبويه والمبرد دراسة موازنة

The Grammatical Factor between Sibawayh and Al-Mubarrad: A Comparative Study

yhushaidan@gmail.com

جامعة صنعاء

يحيى محمد أحمد حشيدان

طالب دكتوراه بقسم اللغة العربية - كلية اللغات - جامعة صنعاء - اليمن

النشر: 2024/12/29.

القبول: 2024/11/08

الإرسال: 2024/11/24

الملخص:

يدرس هذا البحث قضية من أهم القضايا في الفكر النحوي العربي القديم، وهي قضية العامل النحوي، التي تقوم على أساس وجود أثر لبعض الألفاظ في أواخر الكلم، وتسمى هذه الألفاظ (العوامل)، ويسمى ما يحدث فيه الأثر (المعمولات)، ويتمثل أثرها في (الإعراب) وبعض قضايا التصريف في تأليف الكلام، ويدرس البحث هذه القضية لدى عَلمَين من أشهر أعلام النحو العربي، هما: سيبويه (ت 180هـ)، والمبرد (ت 285هـ)، من خلال كتابيهما "الكتاب"، و"المقتضب"؛ بمنهج وصفي تحليلي، يقف على جهودهما فيه، مُوازناً بينهما؛ بهدف بيان الجهود، والكشف عن ملامح الاختلاف بينهما في دراسته، مع بيان مدى أثر هذه القضية في الخلاف النحوي، مُتَوَصِّلاً إلى عدد من النتائج، أهمها تطور دراسة العامل لدى المبرد، وتوسُّعه في مقتضياتها وإصدار الأحكام بناءً عليها.

الكلمات المفتاحية: النحو العربي، العوامل، نظرية العامل، التقديم والتأخير، سيبويه والمبرد.

Abstract:

This research examines one of the most significant issues in classical Arabic grammatical thought: the grammatical factor. This concept is based on the idea that certain words (factors) exert an influence on the endings of other words (affected elements), affecting grammatical inflection and certain syntactic structuring. The study explores this issue through the works of two prominent Arabic grammarians, Sibawayh (d. 180 AH) and Al-Mubarrad (d. 285 AH), in their respective books, Al-Kitab and Al-Muqtaḍab. Using a descriptive-analytical methodology, the research examines their contributions to

this topic, compares their approaches, highlights their differences, and investigates how the concept of the grammatical factor shaped disagreements among grammarians. The study concludes with several findings, the most notable being the evolution of the study of the grammatical factor in Al-Mubarred's work, particularly his expanded applications and rulings based on this concept.

Keywords: Arabic grammar, grammatical factors, factor theory, fronting and postponing, Sibawayh, Al-Mubarred.

مقدمة:

نظرية العامل النحوي إحدى المكونات الرئيسة للفكر النحوي العربي القديم، وتقوم على أساس وجود أثر لبعض الألفاظ أو المعاني في أواخر الكلم، وتسمى هذه الألفاظ أو المعاني (العوامل)، ويسمى ما يحدث فيه الأثر (المعمولات)، أما الأثر فيتمثل في (الإعراب)، لكن الأثر لم يقف عند حد الإعراب؛ بل ترتب على نظرية العامل تصنيف العوامل على مراتب من حيث القوة، وعَدَّ بعض العوامل أصلاً وبعضها فرعاً، وتصنيف بعض الأدوات إلى مختصة، وغير مختصة؛ وبهذا امتد الأثر ليشمل بعض قضايا التصرف في تأليف الكلام، كالقديم والتأخير، والحذف، والعمل والإلغاء، والفصل بين العامل والمعمول، وكان مما ترتب على هذه النظرية لجوء النحاة إلى التأويل في بعض الاستعمالات، وكانت موضوع خلاف بين النحاة. ويدرس هذا البحث موضوع العامل من لدى علَمَيْن من أشهر أعلام النحو العربي، هما: سيوييه (ت 180هـ)، والمبرد (ت 285هـ)، من خلال كتابيهما "الكتاب"، و"المقتضب"؛ ليقف على ما كان للعلَمَيْن من جهود فيه، ويوازن بينهما وصولاً إلى بيان ملامح الاختلاف بينهما في دراسته.

وتأتى أهمية هذا البحث من مكانة العلَمَيْن (سيوييه والمبرد) بين نحاة العربية، ومن أهمية، ومن أهمية المرحلة نطاق البحث (القرنين الثاني والثالث الهجريين) بين مراحل النحو العربي، ومن أهمية العامل لدى نحاة هذه المرحلة؛ إذ أولوه فائق عنايتهم، ومثّل عندهم ركيزة مهمة من ركائز الدراسة النحوية، ويهدف البحث إلى إلقاء الضوء على جهود سيوييه والمبرد في دراسة العامل، والكشف عن ملامح الاختلاف بين سيوييه والمبرد في دراسته، وعن جوانب التطور لدى المبرد فيها، كما يهدف إلى بيان أثر نظرية العامل في الخلاف النحوي.

ويدرّس البحث هذا الموضوع بالمنهج الوصفي التحليلي، من خلال عرض نماذج من فكر العَلَمَين فيه، وتحليلها والموازنة بينها.

واقترضت طبيعة البحث أن يكون على مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة بأهم النتائج. ولا يعني هذه الدراسة ما كان من اعتراض على نظرية العامل أو مطالبة بإلغائها، في القديم، كما جاء لدى ابن مضاء القرطبي (ت 592هـ) في كتابه "الرد على النحاة"، ولا يعينها الجدل المثار حولها حديثاً، ما بين تأييد، ومعارضة وإنكار، وما إلى ذلك؛ لأن الحدود الزمانية لهذه الدراسة واقعة في مرحلة اعتمد علماؤهما في دراسة النحو على نظرية العامل اعتماداً كبيراً.

وثمة دراسات تناولت نظرية العامل في الفكر النحوي العربي القديم، نحو:

1. دراسة عمري، نظرية العامل ودراسة التركيب في النحو العربي 2002م.
2. دراسة بن حمزة، نظرية العامل في النحو العربي دراسة تأصيلية تركيبية، 2004م.
3. دراسة الأنصاري، نظرية العامل في النحو العربي عرضاً ونقداً، 2014م.
4. دراسة دجّير، العامل والأثر في الدرس النحوي بين القديم والحديث (دراسة وصفية تحليلية نقدية) 2014م.
5. دراسة يوسف وخلخال، نظرية العامل في النحو العربي عند الدكتور كريم حسين ناصح الخالدي، 2023م.

ودراسات تناولت النظرية أو بعض جوانبها في كتاب سيبويه، نحو:

- 1- دراسة المطلي والأسدي، المفهوم التكويني للعامل النحوي عند سيبويه، 1999م.
 - 2- دراسة الجوابرة، فكرة العامل وأثرها في بناء المصطلحات النحوية عند سيبويه، 2016م.
 - 3- دراسة البطاطي، نظرية العامل في النحو العربي في هدي كتاب سيبويه، 2021م.
- علاوةً على الدراسات التي تناولت الفكر النحوي، وأصول النحو العربي، لكن - في حدود علم الباحث بعد البحث والسؤال - ليس هناك أي دراسة تناولت النظرية مُوازنةً بين سيبويه والمبرد.

تمهيد:

نظرية العامل في فكر النحاة العرب القدماء نظرية مركزية؛ إذ أعملوا عقولهم في دراستها، وأولوها كبير عنايتهم، وهي نظرية واسعة؛ إذ ليست مما يمكن أن يُحدّد وجوده في باب نحوي، أو عدد من الأبواب النحوية، بل تتناول المباحث النحوية عامةً، وقد حظيت باهتمام كبير، وعناية بالغة من النحويين؛ إذ اعتمدوا عليها في تفسير الظواهر الإعرابية، وما يتعلق بها من القضايا،

وجعلوها نوعين: عوامل لفظية، وعوامل معنوية، وكانت هذه النظرية وما ترتب عليها ميداناً واسعاً للخلاف بين النحويين؛ فاختلّفوا في العمل وعدم العمل، والإلغاء، واختلّفوا في تحديد العوامل، واختلّفوا في تقديم المعمولات على العوامل، وفي الفصل بين العامل والمعمول، وما إلى ذلك من القضايا⁽¹⁾؛ حتى بالغ أحد الدارسين فقال: "وَمَرَدُّ كُلِّ خِلَافٍ فِي النُّحُوِّ إِلَى الْعَامِلِ وَتَقْدِيرِهِ"⁽²⁾.

ويرى بعض الباحثين أن نظرية العامل ناتجة عن اهتمام النحاة بالعلة النحوية⁽³⁾. ولا يبدو ممكناً الفصل بين نشأة هذه النظرية، وبين نشأة النحو العربي؛ إذ النظرية ماثلة في الفكر النحوي منذ أول مؤلف نحوي وصل إلينا، وهو "الكتاب" لسيبويه، علاوةً على نقول واردة عن نحاة سابقين، ارتبط ذكرهم بالتأريخ لنشأة النحو العربي، جاء فيها ما يشير إلى وجود نظرية العامل لديهم.

وقد أمعن النحاة القدماء في دراسة العامل ومقتضياته، حتى وسّعوا النظرية وعقدوها، وزادوا مباحثها، وأدخلوا فيها جوانب من الفلسفة والمنطق⁽⁴⁾.

العامل النحوي عند سيبويه:

نظرية العامل عند سيبويه في "الكتاب"، واهتمامه بها، وبنائه عليها في مختلف الأبواب والمواضيع أمر ظاهر لكل من يطالعها، وقد أشار دارسون إلى هذا⁽⁵⁾، وأشار بعضهم إلى وجود هذه النظرية في فكر الخليل في "الكتاب"⁽⁶⁾، ومنهم من ذهب إلى أن الخليل هو من ثبت أصول هذه النظرية⁽⁷⁾، ومنهم من عدّه مبتكرها بفروعها وأحكامها⁽⁸⁾.

بدأ سيبويه الحديث عن العامل في مستهل كتابه؛ إذ جعل الباب الثاني: (باب مجاري أواخر الكلم من العربية) تكلم فيه عن أحوال أواخر الكلمات في العربية، مُبَيِّنًا أنها تكون على نوعين: النوع الأول يكون فيه النصب والجر والرفع والجزم، ويقصد به المعربات، التي تتغير أواخرها، وأن ذلك التغيّر يحدّثه عامل من العوامل المختلفة (عوامل النصب، وعوامل الجر، وعوامل الرفع، وعوامل الجزم)، وتتغير أواخرها من حالة إلى أخرى؛ بسبب اختلاف العوامل التي تدخل عليها، ويعني هذا أن الإعراب ناتج عن العوامل، والنوع الآخر يكون فيه الفتح والضم والكسر والوقف، ويقصد به المبنيات، التي لا تتغير أواخرها، بل تلزم حالة واحدة (البناء

على الفتح، أو البناء على الضم، أو البناء على الكسر، أو البناء على السكون)، وعدم تغييرها ليس ناتجاً عن العوامل، قال سيبويه: "وهي تجري على ثمانية مجارٍ: على النصب والجر والرفع والجزم، والفتح والضم والكسر والوقف. وهذه المجاري الثمانية يجمعهنّ في اللفظ أربعة أضرب: فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم، والجزم والوقف. وإِذَا ذَكَرْتُ [لك] ثمانية مجارٍ لأفِرّقَ بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحَدِّثُ فيه العاملُ - وليس شيءٌ منها إلا وهو يزول عنه - وبين ما يُبْنَى عليه الحرفُ بناءً لا يزول عنه لغير شيءٍ أَحدتَ ذلك فيه من العوامل، التي لكلّ عاملٍ منها ضربٌ من اللفظ في الحرف، وذلك الحرفُ حرف الإعراب"⁽⁹⁾.

وفي رفع الأفعال المضارعة انطلق سيبويه من نظرية العامل؛ إذ بيّن أن مشابهة الأفعال المضارعة للأسماء تكمن في أن هذه الأفعال تقع في المواقع التي تقع فيها الأسماء؛ إذ تقع في موقع الاسم المرفوع، كالمبتدأ، أو الخبر، أو الفاعل، أو نائب الفاعل، ونحوها، وتقع موقع الاسم المجرور، وموقع الاسم المنصوب، لكن وقوع الأفعال المضارعة في مواقع الأسماء المختلفة، لا يجعلها مستحقةً ما للأسماء من الرفع والنصب والجر، بل تكون في كل تلك المواقع المختلفة مرفوعةً، وسبب رفعها هو وقوعها في مواقع الأسماء، لكنها لا تكون في هذه المواقع منصوبةً، ولا مجرورةً؛ والسبب في ذلك عائد إلى واحدة من الأمور التي اقتضتها نظرية العامل، وهي أن هناك عوامل خاصةً بالأسماء، وعوامل خاصةً بالأفعال؛ ولهذا فإن هذه العوامل التي عملت في الأسماء لا ينبغي أن تعمل في الأفعال المضارعة؛ ومن هنا فإن الأفعال المضارعة ترتفع حين تقع في المواقع المختلفة التي تقع فيها الأسماء بوقوعها موقع الأسماء، قياساً لها على المبتدأ، الذي يرتفع بوقوعه مبتدأً⁽¹⁰⁾.

ومنها قوله في (هذا باب الإضمار في ليسَ وكانَ كالإضمار في إنَّ):

إذا قلت: إِنَّهُ مَنْ يَأْتِنَا نَأْتِيهِ، وَإِنَّهُ أَمَةٌ اللَّهِ ذَاهِبَةٌ. فمن ذلك قول [بعض] العرب: ليس خَلَقَ اللَّهُ مثله. فلولا أَنَّ فيه إضماراً لم يجوز أن تَذَكَّرَ الفعلَ ولم تُعْمِلْهُ في اسم، ولكن فيه من الإضمار مثل ما في إِنَّهُ وسوف نبين حال هذا الإضمار وكيف هو، إن شاء الله. قال الشاعر، وهو حُمَيْدُ الْأَوْقَطُ:

فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِي مُعَرَّسِهِمْ وَلَيْسَ كُلُّ النَّوَى تُلْقِي الْمَسَاكِينُ⁽¹¹⁾

فلو كان كلُّ على ليس ولا إضمار فيه لم يكن إلا الرفْع في كلِّ، ولكنه انتصب على تُلْقِي. ولا يجوز أن تحملَ المساكين على ليس وقد قدّمت فجعلت الذي يَعْمَلُ فيه الفعل الآخر يلي الأوّل، وهذا لا يَحْتُسْن. لو قلت: كانت زيدا الحُمَي تأخذُ أو تأخذ الحُمَي لم يجز، وكان قبيحاً⁽¹²⁾.

هنا عبّر سيبويه عن العامل بالصيغة الفعلية "نُعْمِلُه"، "يَعْمَلُ فيه"، وعبّر عن المعمول بـ "الذي يَعْمَلُ فيه الفعل الآخر"، وعبّر عن الفصل بين العامل والمعمول أيضاً بالصيغة الفعلية "قدّمت فجعلت الذي يَعْمَلُ فيه الفعل الآخر يلي الأوّل".

والمواضع التي انطلق فيها سيبويه من نظرية العامل أكثر من أن تُحصى، وسيعرض البحث بعضها مع عرض نظرية العامل عند المبرد، موازناً بينهما.

وقد تناول محمد كاظم البكاء نظرية العوامل في "الكتاب"، فرأى أن فكرة العمل النحوي فيه قائمة على أن ثمة أثراً لبعض الألفاظ في مجاري أواخر الكلم، وهذه الألفاظ هي العوامل، وما يحدث فيه الأثر هو المعمول، والأثر هو الإعراب وغيره، وقصد بغير الإعراب التصرف في تأليف الكلام (التقديم والتأخير، والحذف، والفصل بين العامل والمعمول، والعمل والإلغاء)، وأن تلك العوامل ليست على مستوى واحد، بل هي على مراتب في القوة؛ إذ إن العوامل من الأفعال أولها الفعل، ثم ما يعمل عمله من أسماء الفاعلين والمفعولين، والمصادر، والصفة المشبهة باسم الفاعل، ثم ما أجري مجرى الفعل، ولم يتمكن تمكّنه، نحو: ماء، ولات، ولا، وأفعل التعجب، وأسماء الأفعال، ثم بعض ما أجري مجرى الصفة المشبهة باسم الفاعل في العمل، كالفضيل، نحو: هو خير عملاً، والفعل اللازم النافذ إلى نكرة، نحو امتلأت ماءً، وأسماء العدد، نحو عشرين درهماً، مشيراً إلى ما ذكره سيبويه من أن هذه الأسماء ليست بقوة الصفة المشبهة، وجعلها منزلة (إنَّ وأخواتها) من الفعل بمنزلة عشرين من الأسماء التي بمنزلة الفعل؛ إذ أنها لا تتصرف تصرف الأفعال، وأن عشرين لا تتصرف تصرف الأسماء المأخوذة من الفعل (أسماء الفاعلين والمفعولين، والصفات المشبهة باسم الفاعل)⁽¹³⁾.

العامل النحوي عند المبرد:

اعتمد المبرد بشكل ملحوظ على نظرية العامل، وحظيت بكبير اهتمامه، واستعمل المصطلحات المتعلقة بها، وتوسع في تناول مقتضياتها، ووضع الأحكام بناءً عليها، وبدا ذلك بوضوح في مختلف الأبواب التي ضمّها كتابه "المقتضب". فمن ذلك قوله:

"اعلم أنّ هذه الأفعال المضارعة ترتفع بوقوعها مواقع الأسماء، مرفوعةً كانت الأسماء أو منصوبةً أو مخفوضة. فوقعها مواقع الأسماء هو الذي يرفعها. ولا تنتصب إذا كانت الأسماء في موضع نصب، ولا تنخفض على كلّ حال وإن كانت الأسماء في موضع خفض. فلها الرفع؛ لأنّ ما يعمل في الاسم لا يعمل في الفعل. فهي مرفوعة لما ذكرت لك حتّى يدخل عليها ما ينصبها، أو يجرّ مها. وتلك عوامل لها خاصّة ولا تدخل على الأسماء؛ كما لا تدخل عوامل الأسماء عليها. فكلّ على حياله" (14).

في هذا الموضوع، على الرغم من أن المبرد أتى بمضمون ما قاله سيبويه، ولم يأت بعامل مختلف لرفع الأفعال المضارعة، استعمل مصطلح العامل بالصيغة الاسمية مرتين (عوامل)، أما سيبويه فاستعمله في هذا الموضوع بصيغة الفعل فحسب.

ومنها قوله: "واعلم أن ها هنا حروفاً تنتصب بعدها الأفعال وليست الناصبة، وإنّما بعدها (أنّ) مضمرّة. فالفعل منتصب بـ(أنّ) وهذه الحروف عَوْضٌ منها، ودالة عليها. فمن هذه الحروف الفاء، والواو، وأو، وحتّى، واللام المكسورة. فأما (اللام) فلها موضعان... وموضع النفي: ما كان زيد ليقوم، وكذلك قوله تبارك وتعالى: (ما كان الله ليذّر المؤمنين) (وما كان الله ليُعذّبهم وأنت فيهم). فـ (أنّ) بعد هذه اللام مضمرّة، وذلك لأنّ اللام من عوامل الأسماء، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال. فـ (أنّ) بعدها مضمرّة. فإذا أضمرت (أنّ) نصبت بها الفعل ودخلت عليها اللام؛ لأنّ (أنّ) والفعل اسمٌ واحدٌ، كما أنّها والفعل مصدرٌ. فالمعنى: جئت لأنّ أكرمك، أي: جئت لإكرامك. كقولك: جئت لزيد. فإن قلت: ما كنت لأضربك - فمعناه: ما كنت لهذا الفعل (15).

في هذا الموضوع يظهر في كلام المبرد أحد الأمور التي تقتضيها نظرية العامل؛ إذ ذهب إلى عدم عمل اللام في الفعل؛ بحجة أن اللام من العوامل التي تعمل في الأسماء، فلا ينبغي أن تعمل في الأفعال، وهذا ما استدعى الإتيان بعامل من العوامل التي تعمل في الأفعال، فأتي بـ (أنّ) المصدرية الناصبة للأفعال مضمرّة بعد اللام، وبهذا التقدير يُستوعب نصب الفعل الوارد في المثال (يقوم)، والفعلين

الواردين في الآيتين (يذر) و(يعذب)، وما جاء على نطمها، وهو في الوقت نفسه مُسَوَّغٌ لدخول اللام على الفعل، وهي من حروف الجر، والجر خاص بالأسماء، ولا يدخل على الأفعال؛ إذ تقدير (أَنْ) المصدرية قبل الفعل يجعل اللام داخلة على اسم، لا على فعل؛ لأن (أَنْ) والفعل بعدها مصدر مؤول، والمصدر اسم، وبهذا التقدير في اللفظ يستقيم المعنى، وهو ما حرص المبرد على توضيحه في هذا الموضع، والتمثيل له.

ومما اتصل بنظرية العامل في "المقتضب" مسألة تقديم الحال على عاملها، إذا كان العامل فعلاً، وعدم جواز تقديم الحال على عاملها إذا كان غير فعل، والتعليل الذي وضعه المبرد لجواز تقديم الحال على الفعل هو أن الفعل مُتَصَرِّفٌ، فالمبرد يرى في الفعل وتصرفه قوةً تجعله قادراً على العمل في الحال متأخرةً كانت أو متقدمة، أما العوامل غير الفعل فإنها تعمل في الحال المتأخرة عليها، فإذا تقدمت الحال عليها فإنها لا تكون قادرة على العمل فيها (16).

ومن ذلك قوله: "واعلم أن التبيين إذا كان العامل فيه فعلاً جاز تقديمه؛ لتصرف الفعل، فقلت: تَفَقَّاتَ شَحْماً، وتَصَبَّبتَ عرقاً، فإن شئت قدَّمت، فقلت: شَحْماً تَفَقَّاتَ، وعرقاً تَصَبَّبتَ. وهذا لا يجيزه سيبويه؛ لأنه يراه كقولك: عشرون درهماً، وهذا أَفْرُهُمْ عبداً، وليس هذا بمنزلة ذلك؛ لأن (عشرين درهماً) إنما عمل في الدرهم ما لم يُؤْخَذَ من الفعل. ألا ترى أنه يقول: هذا زيد قائماً، ولا يُجيز: قائماً هذا زيد؛ لأنَّ العامل غير فعل. وتقول: راكباً جاء زيد؛ لأنَّ العامل فعل؛ فلذلك أجزنا تقديم التمييز إذا كان العامل فعلاً. وهذا رأي أبي عثمان المازني" (17).

فمنشأ الخلاف بين سيبويه والمبرد في هذه المسألة نظرية العامل؛ إذ قاس سيبويه الفعل في مثل هذين المثالين على الصفة المشبهة باسم الفاعل؛ فلم يُجِزْ تقديم التمييز على عامله الفعل، كما لا يجوز تقديمه على الصفة المشبهة، مضيئاً إلى هذا القياس التعليل بأن هذا الفعل لازم لا يتعدى إلى مفعول، وإنما شأنه شأن الأفعال التي تأتي للانفعال، وهي كما يبدو التي تأتي للمطاوعة، نحو: "كسرته فانكسر"، و"دفعته فاندفع"، ولعله يشير إلى طبيعة مثل هذه الأفعال؛ إذ إنها من الأفعال التي تعد أفعالاً نحوية، وليس فيها ما في معنى الفعل الحقيقي، وكذلك التعليل بأن (عشرين)، و(أفرو) ونحوهما ليست كالفعل (18).

أما المبرد فقد رأى في تصرف الفعل مسوغاً لتقديم معموله (التمييز) عليه، فأجاز تقديم التمييز عندما يكون العامل فعلاً، ولم يجز تقديمه عندما يكون العامل غير فعل، وقاس التمييز على الحال؛

إذ يجوز تقديمها على عاملها إذا كان فعلاً، ولا يجوز تقديمها إذا لم يكن فعلاً، ولم يوافق سيبويه في جعل حكم هذه الأفعال كحكم الأسماء عشرين ونحوها؛ بحجة أنها لم تؤخذ من الفعل. ويبدو أن المبرد، في قياسه التمييز على الحال، علاوةً على التشابه بين تركيب الحال وتركيب التمييز، يشير إلى تعارض رأي سيبويه في التمييز مع رأيه في الحال؛ إذ أجاز سيبويه تقديم الحال على عاملها إذا كان العامل فعلاً، وهو هنا يمنع تقديم التمييز على عامله الفعل.

ونجد المبرد يوغل في الحديث عن العوامل، عند تعليقه كون الأصل في الأفعال عدم الإعراب، إلى حد الدخول في الأساليب المنطقية، والاستدلال العقلي، وما يعرف بـ (التسلسل)؛ وذلك بربطه الإعراب بالعامل، واستطراده بأن وجود عوامل للأفعال يقتضي وجود عوامل لعواملها، ولعوامل عواملها ... وهكذا؛ إذ يقول:

"وكان حُدُّها أَلَّا يُعَرَّبَ شيءٌ منها؛ لأنَّ الإعراب لا يكون إلا بعامل. فإذا جعلت لها عوامل تعمل فيها لزمك أن تجعل لعواملها عوامل، وكذلك لعوامل عواملها إلى ما لا نهاية" (19).

ولم يوغل سيبويه في هذا الأمر كما توغل المبرد، بل اكتفى بتعليل إعراب الأفعال المضارعة. ومما أوغل فيه المبرد من مقتضيات نظرية العامل ذهابه إلى جواز الفصل بين أدوات الشرط، وأفعال الشرط للشاعر في الضرورة، ولم يجز الفصل في غيرها من عوامل الأفعال؛ معللاً ذلك بأن في أدوات الشرط تَمَكُّناً ليس في غيرها من العوامل؛ وهو وقوع المستقبل والماضي بعدها (20). وهنا تظهر مبالغة المبرد؛ إذ سعى جهده لإيجاد ما يمكن أن يكون سبباً لقوة أداة الشرط، على شاكلة جعل تصرف الفعل قوة له، فذهب إلى أن مجيء المستقبل والماضي بعدها يمثل قوة لها، وهي ما أسماه تَمَكُّناً.

وفي مسألة تقديم معمول خبر (كان) أو (ليس) على الاسم، نجد نظرية العامل أكثر وضوحاً لدى المبرد؛ إذ يستعمل المبرد في حديثه عنها المصطلحات المتعلقة بهذه النظرية، بالصيغة الاسمية، ويكررها؛ فيذكر (العامل)، ويطلق على (المعمول): (المعمول فيه)، ويذكر أيضاً بعض القضايا المتعلقة بهذه النظرية، كالفصل بين العامل والمعمول بأجنبي (الفصل بين العامل والمعمول فيه بما ليس منه)، وتَصَرُّف العامل، وعدم تَصَرُّفه، وبني الحكم على ما يذكره من هذه القضايا؛ فإذا كان العامل متصرفاً، وفصل بينه وبين معموله بغير أجنبي، يحكم عليه بالجواز، وإذا كان الفصل بأجنبي يحكم

عليه بعدم الجواز، أما إذا كان العامل غير متصرف فإنه لا يميز الفصل بينه وبين معموله، سواء أكان الفصل بأجنبي أم بغير أجنبي؛ إذ يقول:

"... وإنما يكره الفصل بين العامل والمعمول فيه بما ليس منه، نحو قولك: كانت زيداً الحُمَيّ تأخذ، فتنصب زيداً بتأخذ، و(تأخذ) خبر (كان)، وتفصل بزيد بين اسم (كان) وخبرها وليس (زيد) لها باسم ولا خبر. فهذا الذي لا يجوز. أو يكون العامل غير متصرف فلا يجري مجرى الفعل، نحو: عندي عشرون اليوم درهمًا، وإنَّ منطلقَ زيدًا، وزيدًا إنَّ منطلق. فهذا الذي لا يجوز. فأما إذا كان العامل متصرفًا، ولم تفصل بينه وبين المعمول فيه بشيء ليس منه، ولا بسببه - فعَمَلُهُ فيه كَعَمَلِهِ إذا وَلَّيَهُ" (21).

أما سيبويه فإنه تناول هذه المسألة، لكنه لم يستعمل المصطلحات المتعلقة بنظرية العامل بالصيغة الاسمية، بل عبّر عن العامل بالصيغة الفعلية "ثُعْمِلَهُ"، "يَعْمَلُ فيه"، وعبّر عن المعمول بـ "الذي يَعْمَلُ فيه الفعل الآخر"، ونجده يعبر عن الفصل بين العامل والمعمول أيضًا بالصيغة الفعلية "قَدَمْتُ فجعلت الذي يَعْمَلُ فيه الفعل الآخر يلي الأول"، ولا نجد له في هذا الموضع حديثًا عن تَصَرُّف العامل، أو عدم تَصَرُّفه.

واستعمال المبرد المصطلحات المتعلقة بالعامل ومقتضياته بالصيغة الاسمية في أثناء عرض المسائل، وفي عدد من عناوين أبواب "المقتضب" - يدل على أن النظرية لديه أصبحت أكثر وضوحًا مما هي عليه عند سيبويه.

واعتماده على مقتضيات النظرية، من قوة العامل، أو تمكُّنه، أو نحو ذلك، ووصوله إلى استعمال الأساليب العقلية المنطقية في الاستدلال - يكشف عن توسُّعه في دراسة نظرية العامل، وإسهامه في تعقيد النظرية، وتفرُّع مباحثها.

وفي بحث (نظرية العوامل والتقويم النحوي) من كتاب "منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي"، محمد كاظم البكّاء، ساق البكّاء بعض الملاحظات، منها:

- 1- أن العامل هو الذي يحدّد مواضع الكلم الوظيفية.
- 2- أن فكرة العمل النحوي قائمة على العلاقة بين العامل والمعمول؛ فهناك عامل، ومعمول، وعلاقة، والعلاقة غير العامل النحوي.

3- أن النحاة أطلالوا الحديث عن أنواع العوامل، لكنهم لم يتحدثوا عن العلاقات بين العامل والمعمول على النحو الموجود في "الكتاب" (22).

والعلاقات التي أحصاها البكّاء بين العامل والمعمول في "الكتاب" هي: علاقة التفرُّغ أو الإشغال، وعلاقة التعدي، وعلاقة التطابق، وعلاقة الخلاف، وعلاقة الإضافة، والعلاقة الصوتية (23).

ويرى الباحث أن ما طرحه البكّاء حول نظرية العوامل، وفكرة العمل النحوي، هو طرح علمي، مبني على استقراء وتتبع، ونظر عميق، مشفوع بالأدلة المؤيدة للنقاط والنتائج المتوصل إليها، من نصوص سيبويه في "الكتاب"، ويرى الباحث أيضاً أن ما عرضه البكّاء في هذا المقام حريٌّ بالتأييد، بما فيه الملاحظات الواردة في آخر طرح البكّاء، باستثناء الملاحظة الثالثة حسب الترتيب هنا، الثانية حسب ترتيب البكّاء، وهي المتعلقة بإهمال النحاة بعد سيبويه الحديث عن العلاقات بين العامل والمعمول على النحو الموجود في "الكتاب"؛ إذ يبدو للباحث أن البكّاء في ملاحظته هذه لم يكن دقيقاً؛ إذ في أعمال النحاة بعد سيبويه ما يثبت عكس ما ذهب إليه البكّاء؛ وهذا ما جعلته زينب طه أحمد محوراً رئيساً في دراستها الموسومة بـ "تطور الفكر النحوي من سيبويه إلى ابن السراج"، وذلك محور التّعدي، الذي أورده البكّاء واحداً من العلاقات القائمة بين العامل والمعمول في "الكتاب"، وقامت دراستها على موضوع التّعدي، والوصل بين أجزاء الجملة؛ لما فيه من الارتباط بتعدي الأفعال ولزومها، تبعت فيها التطور الحاصل في الموضوعين (التعدي، والوصل) من "الكتاب" لسيبويه، إلى "المقتضب" للمبرد، إلى "أصول النحو" لابن السراج، وتوصلت إلى أن سيبويه اعتمد على الصيغة الصرفية في تحديد تعدي الفعل أو لزومه، أما المبرد فقد اعتمد على الصيغة الصرفية، بطريقة أوضح وأكثر مباشرة من سيبويه، لكنه اعتمد على اعتبارات أخرى علاوة على الصيغة الصرفية، وقسم الأفعال على أساسها إلى فعل "حقيقي"، وفعل "غير حقيقي"، وأنه استعمل لفظ "واصل" بشكل اصطلاحي، وجعله وصفاً خاصاً لعلاقات نحوية، مصحوبة بعلاقات دلالية كثيرة، بين الفعل من ناحية، وفاعله ومفعوله من ناحية أخرى، وأنه تناول دلالة الفعل نفسه، وأثرها في تعدي لمفعول، وأن المبرد أول من استعمل هذا المصطلح (واصل) بشكل متواتر ودقيق، للتعبير عن مجموعة من الأفعال المتعدية، وإن لم يرق استعماله هذا إلى مستوى المصطلح، فهو لا يستعمل مصطلح "واصل" لكل الأفعال المتعدية، بل لمجموعة منها؛ بناءً على خصوصية العلاقة بين الفعل والمفعول به (24).

ووقفت زينب طه أحمد على فكر المبرد في تقسيم الأفعال، وحقيقة الفعل، ووظيفته النحوية والدلالية، وعَدَّتْ تقسيمه الأفعال إلى أفعال حقيقية، وأفعال غير حقيقية ابتكارًا في النحو العربي؛ مُبَيِّنَةً تقسيم المبرد للأفعال على قسمين: فعل حقيقي، وفعل غير حقيقي، تقسيمه الفعل الحقيقي إلى قسمين: متعلٍّ وغير متعلٍّ، وتقسيم الفعل الحقيقي المتعدي إلى قسمين: فعل يصل إلى المفعول ويؤثر فيه مثل الفعل "ضرب"، وفعل لا يصل إلى المفعول ولا يؤثر فيه مثل الفعل (دَكَرَ)، وتقسيم الفعل غير المتعدي إلى ثلاثة أقسام، وكذلك تقسيمه الأفعال غير الحقيقية إلى ثلاثة أقسام: أفعال في الشكل الصرفي فقط، و(ما) التي بمعنى (لَيْسَ)، وأفعال التعجب، واعتماده في هذا على الشكل الصرفي، وصيغة الأفعال⁽²⁵⁾.

وَدَهَبَتْ إلى أن المبرد بتقسيمه الأفعال إلى أفعال حقيقية، وأفعال غير حقيقية، وتعرّضه لما يدل عليه معنى الفعل نفسه، وعدم اكتفائه بالصيغة الصرفية - فتح الباب لابن السراج من بعده للتعقُّق في فهم ماهية الفعل، والدور الذي يؤديه في الجملة، فذهب ابن السراج إلى التفسير الدلالي، وأن المبرد انتهج هذا النهج، لكن جهوده كانت متناثرة، وينقصها التناسق، فجاء ابن السراج فمضى واضعًا إطارًا دلاليًا جمع فيه أقسام الفعل المتعدي، والفعل غير المتعدي، جاعلاً لكل قسم اسمًا بحسب دلالة الأفعال ووظيفتها، واستطاع أن يشكّل نظرية جديدة في وصف الجملة بمختلف أجزائها. ورأت أن تحليل الجملة العربية اتخذ منحى مختلفًا، بدأ بالمبرد، وظهر بوضوح لدى ابن السراج، في محاولة المضي في التحليل النحوي بالاعتماد على المعنى والمبنى معًا، واعتماد المعنى قبل المبنى أحيانًا، وأن المبرد وابن السراج في تناولهما معنى الفعل ودلالته في شرح العلاقات في الجملة - قَدَمًا بعدًا جديدًا في فهم العلاقات اللغوية بشكل أشمل وأعمق، تتضافر فيه الجوانب النحوية والجوانب الدلالية لتقديم شرح وافٍ لتركيب الجملة العربية⁽²⁶⁾.

بهذا يتبيّن أنّ ما ذهب إليه البكّاء، بشأن إهمال النحاة بعد سيبويه الحديث عن العلاقات بين العامل والمعمول، على النحو الذي قام به سيبويه - زَعَمَ غير دقيق، وحُكِّمَ مُتَسَرِّعٌ، لم يَقم على الاستقراء الكامل، والنظرة المتأنيّة لمؤلفات النحاة بعد سيبويه، لاسيما "المقتضب" للمبرد، و"الأصول في النحو" لابن السراج، ويتبيّن أن الأمر على العكس مما ذهب إليه؛ إذ شهد موضوع العلاقات بين العامل والمعمول اهتمامًا كبيرًا وملحوظًا، فاق ما قام به سيبويه، وشكّل تحوُّلاً في منهج التحليل النحوي للجملة العربية، والنظر في العلاقات القائمة بين جزئياتها، بالاعتماد على المعنى والمبنى معًا،

بدأه المبرد في "المقتضب"، وأضحى أكمل بناءً، وأوضح رؤيةً، وأكثر تناسقاً، وأوسع فكرةً، وأنضج منهجاً لدى ابن السراج في "الأصول في النحو".

ومن المسائل التي يراها الباحث مؤكّدةً لما جاء في دراسة زينب طه أحمد مسألة إعمال صيغتي (فَعِل) و(فَعِلْ)؛ إذ ذهب المبرد إلى عدم إعمال هاتين الصيغتين النصب، مخالفاً بذلك سيبويه⁽²⁷⁾، وقد ذهب المبرد هذا المذهب من منطلق العلاقة بين العامل والمعمول، وتحديدًا من علاقة التعدي، فبنى رأيه على الأسس الآتية:

1- أن الغالب في صيغة (فَعِلْ) أن تأتي من الأفعال اللازمة، في مقابل اسم الفاعل من الأفعال المتعدية.

2- أن ما جاء من صيغة (فَعِلْ) من الأفعال المتعدية مشابهة لصيغة (فَعِلْ) من الأفعال اللازمة، وملحق بها.

3- أن الأصل في صيغة (فَعِلْ) أن تأتي من (فَعِلْ)، نحو كَرَّمْ فهو كريم، وشَرَفَ فهو شريف.

4- أن ما أتى من صيغة (فَعِلْ) من (فَعِلْ) مُلْحَقٌ بما يأتي من صيغة (فَعِلْ) التي تأتي من (فَعِلْ).

5- أن أكثر النحويين بمنعون إعمال صيغة (فَعِلْ)، نحو: حَذَرَ، وَفَرِقَ، وَبَطَرَ، وصيغة (فَعِلْ) عندهم بمنزلتها، وأن سبب عدم إعمال (فَعِلْ) أنها تأتي لما تنتقل إليه الهيئة؛ فمعنى حَذَرَ: ذو حَذَرٍ، ووصف شخص بأنه حَذِرٌ، معناه أنه لم يكن ذا حَذَرٍ ولقد حَذَرَ، أي أنه الآن مُتَّصِفٌ بِالْحَذَرِ، أما من قَبْلُ فلم يكن مُتَّصِفًا بِالْحَذَرِ؛ فـ (حَذَرَ) دلّت على انتقال هيئة الشخص من هيئة عَدَمِ الحَذَرِ، أو حالة عدم الحذر، إلى هيئة الحَذَرِ، أو حالة الحَذَرِ؛ وهذا المعنى موجود في صيغة (فَعِلْ) التي تأتي من (فَعِلْ) للأفعال اللازمة، نحو كَرَّمْ فهو كريم، التي تعني: ما كان ذا كَرَمٍ ولقد كَرَّمْ، أي أنه انتقل من هيئة عدم الكرم، إلى هيئة الكرم، فهو الآن مُتَّصِفٌ بِالكَرَمِ، أما من قبل فلم يكن كريمًا؛ ووجود هذا المعنى (انتقال الهيئة) في صيغة (فَعِلْ) جعلها مشابهة لـ (فَعِلْ)؛ فينبغي ألا تعمل كما لا تعمل (فَعِلْ).

6- يُوَكَّدُ مشابهة (فَعِلْ) (فَعِلْ) محيئ الصيغتين كثيرًا بمعنى واحد، نحو: "رجل طَب وطبيب"، و"مَذِل ومَذِيل".

فهنا اهتمام كبير بالعلاقات القائمة بين العامل والمعمول، لاسيما علاقة التعدي، ركز فيه المبرد بشكل كبير على شرح الجوانب الصرفية، والنحوية، والدلالية، وتفصيلها، وبني أحكامه معتمدًا على النظر في الصيغة الصرفية والغالب في استعمالها، من جهة، والنظر في معنى الصيغة، من جهة ثانية، والنظر في معنى الفعل نفسه، من جهة ثالثة؛ فقام صيغةً على أخرى؛ لتشابه بينهما، يكمن في وجود معنى مشترك فيهما، ولحيثهما معنى واحد، بصورة غير موجودة لدى سيبويه؛ إذ أجاز سيبويه إعمال (فعل)، و(فعل) النصب، ولم ينظر إلى المسألة بالصورة التي نظر بها المبرد إليها.

علاوةً على هذا، يؤكد ما ساقه المبرد في هذه المسألة ما ذهب إليه زينب طه أحمد من إعطاء المبرد في "المقتضب" خصوصيةً للعلاقة بين العامل والمفعول به، دون غيره من المعمولات؛ إذ المبرد في تناوله هذه المسألة ركّز احتجاج سيبويه بقول الشاعر:

حتى شأها قليلٌ مؤهناً عملاً باتت طراباً وبات الليل لم يتم⁽²⁸⁾

بأن "مؤهناً" في البيت ظرف، لا مفعول به، وأن الظرف يعمل فيه معنى الفعل كعمل الفعل، متعدياً كان الفعل أو لازماً، ومعنى كلام المبرد هنا أن المفعول به مختلف عن الظرف؛ إذ يعمل في الظرف الفعل المتعدي، والفعل اللازم، أما المفعول به فلا يعمل فيه إلا الفعل المتعدي، وحكم ما أشبه الفعل - وهو هنا (فعل) - حكم الفعل.

ومن المسائل التي يظهر فيها اهتمام المبرد بالعلاقة بين العامل والمعمول: مسألة العامل في المنصوب في "هذا بسرّاً أطيب منه تمرّاً" ونحوه؛ إذ يقول:

وأما قولهم: مررت برجلٍ أحببت ما يكونُ أحببتُ منك أحببتُ ما تكون، ومررت برجلٍ خيرٍ ما يكون خيرٌ منك خيرٍ ما تكون، فهذا على إضمار إذ كان، وإذا كان، واحتمل الضمير؛ لأن المعنى يدلُّ عليه. والتقدير: مررت برجلٍ خيرٍ منك إذا كان خيرٍ ما يكون إذا كنت خيرٍ ما تكون. ومثل هذا قولك: هذا بسرّاً أطيب منه تمرّاً. فإن أومأت إليه وهو بسرٌّ، تريد: هذا إذ صار بسرّاً أطيب منه إذا صار تمرّاً، وإن أومأت إليه وهو تمرٌّ قلت: هذا بسرّاً أطيب منه تمرّاً، أي هذا إذ كان بسرّاً أطيب منه إذ صار تمرّاً، فإنما على هذا يؤجّه؛ لأن الانتقال فيه موجود⁽²⁹⁾.

فالعامل عنده هو (كان) المحذوفة مع اسمها، واعتماده في ذلك على المعنى، الذي يدل عليه سياق الكلام في مثل هذا الاستعمال، ولمراعاته المعنى؛ أدرك أن ثمة فرقاً بين "مررت برجلٍ خيرٍ ما يكون خيرٍ منك خيرٍ ما تكون"، و"هذا بسرّاً أطيب منه تمرّاً"؛ فجعل تقدير المحذوف في "هذا بسرّاً

أطيب منه تمرًا على صيغتين: "إِذْ كَانَ"، و"إِذَا كَانَ"، وجعل استعمالهما بحسب المعنى الذي يراد التعبير عنه، وبحسب حال المتحدّث عنه، أو المشار إليه؛ ف (إِذْ) لما كان ماضيًا، و(إِذَا) لما كان مستقبلًا؛ فجعل تقدير هذا المثال "هذا بُسرًا أطيّب منه تمرًا": "إِذَا كَانَ"، و"إِذَا كَانَ" في حالة، وجعله: "إِذَا كَانَ" فقط في الحالة الأخرى؛ وأدرك هذا بإدراكه التحوّل الذي يحدث في ثمره النخيل، من البُسر إلى التمر، الذي سمّاه الانتقال.

والمبرد هنا خالف سيبويه؛ إذ ذهب سيبويه إلى أنّ المنصوب في هذين المثالين ونحوهما منصوب على الحاليّة، وجعل حديثه عنهما في (باب ما ينتصب من الأسماء والصفات لأنّها أحوالٌ تقع فيها الأمور)، ورأى أن مثل هذا الاستعمال قابل لجعله للماضي، وللمستقبل، لكنه لم يُقرّ النصب على إضمار "إِذَا كَانَ"، و"إِذَا كَانَ"، بل رأى أن المنصوب حال⁽³⁰⁾.

ومن مظاهر توسّع المبرد في الاهتمام بالعامل النحوي، ووضوح النظرية لديه استعماله المصطلحات والعبارات المتعلقة بالعامل والعمل في عناوين بعض الأبواب النحوية في "المقتضب"؛ إذ لديه: "باب إعراب ما يعرب من الأفعال، وذكر عواملها والإخبار عمّا بني منها"⁽³¹⁾، و"باب ما جرى في بعض اللغات مجرى الفعل لوقوعه في معناه، وهو حرف جاء لمعنى ويجري في غير تلك اللغة مجرى الحروف غير العوامل، وذلك الحرف (ما) النافية"⁽³²⁾، و"باب تبين الحالات في العوامل التي في معنى الأفعال، وليست بأفعال، وما يمتنع من أن يجرى معه الحال"⁽³³⁾، و"باب دخول الحال فيما عملت فيه (كان) وأحواتها، وما أشبهها من العوامل"⁽³⁴⁾، و"باب ما إذا دخلت عليه (لا) لم تعيّر عن حاله؛ لأنه قد عمل فيه الفعل فلم يجر أن يعمل في حرف عاملان"⁽³⁵⁾.

وبكل ما تقدّم يتبيّن أن المبرد كان أكثر اهتمامًا من سيبويه بنظرية العامل، وأن النظرية لديه أكثر وضوحًا، وأنه توسّع فيها، وفي مقتضياتها، وتوسّع في دراسة العلاقات القائمة بين العوامل والمعمولات.

الخاتمة والنتائج:

من هذا البحث والعرض والتحليل والموازنة بين فكر سيبويه والمبرد في نظرية العامل - يصل الباحث إلى لنتائج الآتية:

- 1- نظرية العامل مكون رئيس من مكونات الفكر النحوي القديم، اعتمدها النحاة القدامى في كثير من جوانب دراسة النحو، والتفصيل له، وهي أوسع مكونات الفكر النحوي؛ إذ تُدرّس في عامة المباحث النحوية؛ لارتباطها بالإعراب الذي يحظى بالجهد الأكبر لدى النحاة في دراسة النحو العربي، وعلاوةً على ذلك يمتد أثرها إلى بعض قضايا التصرف في تأليف الكلام.
- 2- ونظرية العامل قديمة الوجود في الفكر النحوي العربي؛ إذ هي موجودة في أول مدونة نحوية تصل إلينا "الكتاب"، وبدأ سيبويه تناولها في الصفحات الأولى منه (في الباب الثاني)، وبدا اعتماده على هذه النظرية، واهتمامه بمقتضياتها في مختلف أبواب "الكتاب".
- 3- بدا أثر هذه النظرية واضحاً وملموساً في الخلاف النحوي؛ إذ كانت محل الخلاف في عدد كبير من المسائل، لكن ليس إلى درجة جعلها وراء كل خلاف، وتجاهل الأسباب الأخرى.
- 4- بدا في "الكتاب" تناول سيبويه لأنواع العوامل، وترتيب العوامل من حيث القوة والضعف، والعلاقات بين العامل والمعمول، وما إلى ذلك مما تقتضيه هذه النظرية.
- 5- كذلك بدا اعتماد المبرد في "المقتضب" على نظرية العوامل، وتناوله لأنواع العوامل، وترتيبها من حيث القوة والضعف، والعلاقات بين العامل والمعمول، وغير ذلك مما تقتضيه نظرية العامل.
- 6- وُجِدَت لدى المبرد بعض ملامح الاختلاف والتطور في تناول نظرية العامل، مثل:
 - أ- إطالة البحث في العلاقات بين العامل والمعمول، نحو علاقة التعدي؛ إذ اعتمد سيبويه في تحديد تعدي الفعل أو لزومه على الصيغة الفعلية، أما المبرد فاعتمد في ذلك على الصيغة الصرفية، وعلى دلالة الفعل نفسه، وأثرها في تعديهِ؛ فانتقل بذلك إلى تحليل الجملة بناءً على المبنى والمعنى معاً.
 - ب- بدت نظرية العامل أكثر وضوحاً لدى المبرد؛ ففي حين غلبَ في استعمال سيبويه المصطلحات المتعلقة بهذه النظرية الصيغة الفعلية، غلب في استعمال المبرد الصيغة الاسمية (العامل)، (المعمول فيه)، (العوامل)، وتوسّع في تناول بعض متعلقات هذه النظرية، وإصدار الأحكام بناءً عليها، مثل: الفصل بين العامل والمعمول، وتصرف العامل، وعدم تصرفه، واستعمال المصطلحات المتعلقة بالعامل والعمل في بعض عناوين أبواب كتابه.
 - ج- بالغ المبرد في تناول العوامل وصولاً إلى استعمال بعض الأساليب المنطقية، والاستدلال العقلي، وأوغل في تفسير بعض قضايا العامل.

الهوامش والإحالات:

- 1) ينظر: ترزي (د. فؤاد حنّا)، في أصول اللغة والنحو، مطبعة دار الكتب، د. ط، بيروت - لبنان، 1969م، ص 137 - 138 وعيد (د. محمد)، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، ط4، القاهرة، 1989م، ص 161، 199 الحلواني (د. محمد خير)، أصول النحو العربي، الناشر الأطلسي، مطبعة إفريقيا الشرق، ط2، الدار البيضاء - المغرب، 1983م، ص 147 وما بعدها والبياء (د. محمد كاظم)، منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي، دار الشؤون الثقافية العامة "آفاق عربية"، ط1، بغداد، 1989م، ص 248 - 249، 275 - 280 و الملمخ (د. حسن خميس)، التفكير العلمي في النحو العربي الاستقراء - التحليل - التفسير، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، الإصدار الأول، عمان - الأردن، 2000م، ص 212 والأنصاري (وليد عاطف)، نظرية العامل في النحو العربي عرضًا ونقدًا، دار الكتاب الثقافي، ط2، الأردن - إربد، 1435هـ - 2014م، ص 45 - 52 وخان (محمد)، أصول النحو العربي، مطبعة جامعة محمد خضير، ط1، بسكرة، 2012م، ص 127 وبن حمزة، (د. مصطفى)، نظرية العامل في النحو العربي دراسة تأصيلية تركيبية، مطبعة النجاح الجديدة للنشر والتوزيع، ط1، الدار البيضاء، 1425هـ - 2004م، ص 14 والقحطاني، (د. عايض بن محمد)، التعليل والعامل النحوي في نائج الفكر والأدب للأدب في تسير النحو، مجلة الآداب للدراسات اللغوية والأدبية، كلية الآداب، جامعة ذمار، اليمن، العدد 11، ص 105 - 106، <https://doi.org/10.53286/arts.v1i14.870> ويوسف (قضي ثعبان) وخلخال (أ. د. سلام موجد)، نظرية العامل في النحو العربي عند الدكتور كرم حسين ناصح الخالدي، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، مركز ابن العربي للثقافة والنشر، فلسطين - غزة، 2023م، المجلد الثالث، العدد الثالث، ص 207.
- 2) فريحة (أنيس)، نظريات في اللغة، دار الكتاب اللبناني، ط2، بيروت، 1981م، ص 80.
- 3) ينظر: مذكور (د. إبراهيم بيومي)، منطق أرسطو والنحو العربي، مجلة اللغة العربية بالقاهرة، مطبعة وزارة المعارف العمومية، 1953م، المجلد السابع، ص 344 وترزي، في أصول اللغة والنحو، ص 137 والياسري (د. علي مزهر)، الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه، الدار العربية للموسوعات، ط1، بيروت - لبنان، 1423هـ - 2003م، ص 229 ودخّير (الطيب)، العامل والأثر في الدرس النحوي بين القديم والحديث (دراسة وصفية تحليلية نقدية)، رسالة دكتوراه، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، اللغات والفنون، جامعة السانسة، الجزائر، 2014م، ص 49.
- 4) ينظر: المخزومي (د. مهدي)، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط2، مصر، 1377هـ - 1958م، ص 274 والياسري، الفكر النحوي عند العرب 234.
- 5) ينظر، على سبيل المثال: الحديثي (د. خديجة)، المدارس النحوية، دار الأمل، ط2، إربد - الأردن، 1422هـ - 2001م، ص 93 والطويل (د. السيد رزق)، الخلاف بين النحويين دراسة وتحليل وتقويم، المكتبة الفيصلية،

- ط1، مكة المكرمة، 1405 هـ - 1985م، ص 179، والياسري، الفكر النحوي عند العرب، ص 242 - 246 وعمرى (فاطمة)، نظرية العامل ودراسة التركيب في النحو العربي، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية وآدابها، الجامعة الهاشمية، الأردن، 2002م، ص 61.
- ⁶ (منهم: ضيف (د. ضيف)، المدارس النحوية، دار المعارف، ط7، القاهرة، 1968م، ص 38 - 46 والحديثي، المدارس النحوية، ص 68 - 69 والطويل، الخلاف بين النحويين، ص 179
- ⁷ (هو شوقي ضيف، ينظر: المدارس النحوية، ص 38.
- ⁸ (هو روائي، ينظر: روائي (د. صلاح)، النحو العربي نشأته، تطوره، مدارسه، رجاله، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، د. ط، القاهرة، 2003م، ص 193.
- 9) سيبويه، (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط3، القاهرة، 1408 هـ - 1988م، 1 / 13.
- 10) ينظر: سيبويه، الكتاب 3 / 9 - 10، وينظر: المخلافي (فؤاد مهيوب عبده)، استقرار المصطلح النحوي في كتاب سيبويه: الخبر أنموذجا، مجلة الآداب للدراسات اللغوية والأدبية، كلية الآداب، جامعة ذمار، 2020م، العدد 5، ص 41 - 42، <https://doi.org/10.53286/arts.v1i5.249>
- 11) المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد)، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، د. ط، بيروت، د. ت، 4 / 100.
- 12) سيبويه، الكتاب 1 / 69 - 70. وينظر: السليمان (د. هند عبد العزيز)، الاختزال عند سيبويه، مجلة الآداب للدراسات اللغوية والأدبية، كلية الآداب، جامعة ذمار، المجلد 6، 2024م، العدد 2، ص 162، 163، 167، <https://doi.org/10.53286/arts.v6i2.1941>
- 13) ينظر: البگاء، منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي، ص 248 - 249، 275 - 280، وينظر: البصلة (د. عائدة)، الحواجز الصوتية الممهدة لبعض القوانين الصرفية في كتاب سيبويه، مجلة الآداب للدراسات اللغوية والأدبية، كلية الآداب، جامعة ذمار، 2022م، العدد 16، ص 14، <https://doi.org/10.53286/arts.v1i16.938>
- 14) المبرد، المقتضب 2 / 5.
- 15) المبرد، المقتضب 2 / 6 - 7، وينظر: الزبيدي (د. حسن بن كريمة)، التمثيل بما لم تتكلم به العرب في كتاب سيبويه: جمعا ودراسة، مجلة الآداب للدراسات اللغوية والأدبية، كلية الآداب، جامعة ذمار، المجلد 5، العدد 2، ص 87، <https://doi.org/10.53286/arts.v5i2.1495>
- 16) ينظر: المبرد، المقتضب 4 / 300.
- 17) المبرد، المقتضب 3 / 36.
- 18) ينظر: سيبويه، الكتاب 1 / 204 - 205.

- (19) المبرد، المقتضب 4 / 80 وينظر: السيّد (د. عبد الرحمن)، مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها، توزيع دار المعارف، ط1، مصر، 1388هـ - 1968م، ص 88 وعلبيكي (د. رمزي)، الكتاب في التراث النحوي التطور في المحتوى والأساليب، مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت، شعبان 1424هـ - أكتوبر 2003م، كتاب رقم 297، ص 117.
- (20) ينظر: المبرد، المقتضب 2 / 75.
- (21) المبرد، المقتضب 4 / 156.
- (22) ينظر: البكّاء، منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي، ص 266 - 268.
- (23) ينظر: البكّاء، منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي، ص 250 - 263.
- (24) ينظر: أحمد (د. زينب طه)، تطور الفكر النحوي من سيبويه إلى ابن السراج (القرن الثاني إلى الرابع الهجري)، مكتبة الآداب للطباعة والنشر والتوزيع، د. ط، القاهرة، 2010م، ص 24 - 27، 33، 80، 81. وينظر في اعتماد سيبويه على الصيغة الصرفية في دلالة الفعل على الزمان: وينظر: البطاطي (د. سعيد أحمد)، تأملات في باب "علم ما الكلم من العربية من مقدمة كتاب سيبويه، مجلة الآداب للدراسات اللغوية والأدبية، كلية الآداب، جامعة ذمار، 2020م، العدد 8، ص 51 <https://doi.org/10.53286/arts.v1i8.290>
- (25) ينظر: أحمد، تطور الفكر النحوي من سيبويه إلى ابن السراج، ص 27.
- (26) ينظر: أحمد، تطور الفكر النحوي من سيبويه إلى المبرد، ص 80 - 86.
- (27) ينظر: المبرد، المقتضب 2 / 115 - 117.
- (28) لساعدة بن جُوَيْيَّة، في السُّكَّرِي (أبو سعيد الحسن بن الحسين)، شرح أشعار الهذليين، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، مراجعة محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة، د. ط، القاهرة، د. ت، 3 / 1129 وهو في سيبويه، الكتاب 1 / 114 وابن جني، (أبو الفتح عثمان) المنصف شرح كتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري، تحقيق لجنة من الأستاذين إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية، ودار إحياء التراث القديم، إدارة الثقافة العامة، ط1، مصر، ذو 1373هـ - 1954م، 3 / 76 وابن يعيش (موفق الدين علي بن يعيش النحوي)، شرح المفصل، عالم الكتب، د. ط، بيروت، د. ت، 6 / 72 وابن عصفور الإشبيلي، المقرب، تحقيق الدكتور أحمد عبد الستار الجوّاري وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، ط1، بغداد، 1392هـ - 1972م، 1 / 128 وابن مالك (محمد بن عبد الله)، شرح الكافية الشافية، تحقيق وتقديم الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، ط1، 1402هـ - 1982م، 2 / 1036 والرضي (محمد بن الحسن الإسترابادي)، شرح الكافية، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قارونوس، ط2، بنغازي - ليبيا، 1996م، 3 / 421 وابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق وشرح الدكتور عبد اللطيف الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ط1، الكويت، 1421هـ - 2000م 5 / 279 والبغداد (عبد القادر)، خزانة الأدب ولب لباب

- لسان العرب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط4، القاهرة، 1418هـ - 1997م، 8/ 155، 158، 161.
- (29) المبرد، المقتضب 3/ 250 - 251.
- (30) ينظر: سيبويه، الكتاب 1/ 400 - 401.
- (31) المبرد، المقتضب 4/ 80.
- (32) المبرد، المقتضب 4/ 188.
- (33) المبرد، المقتضب 4/ 307.
- (34) المبرد، المقتضب 4/ 317.
- (35) المبرد، المقتضب 4/ 380 وينظر: بعلبكي، الكتاب في التراث النحوي التطور في المحتوى والأساليب، ص 116 - 117.

قائمة المصادر والمراجع

- 1) أحمد (د. زينب طه)، تطور الفكر النحوي من سيبويه إلى ابن السراج (القرن الثاني إلى الرابع الهجري)، مكتبة الآداب للطباعة والنشر والتوزيع، د. ط، القاهرة، 2010م.
- 2) الأنصاري (وليد عاطف)، نظرية العامل في النحو العربي عرضاً ونقداً، دار الكتاب الثقافي، ط2، الأردن - إربد، 1435هـ - 2014م.
- 3) البصلة (د. عائدة)، الحواجز الصوتية الممهدة لبعض القوانين الصرفية في كتاب سيبويه، مجلة الآداب للدراسات اللغوية والأدبية، كلية الآداب، جامعة ذمار، العدد 16، ص 42، <https://doi.org/10.53286/arts.v1i16.938>
- 4) البطاطي (د. سعيد أحمد)، تأملات في باب "علم ما الكلم من العربية من مقدمة كتاب سيبويه، مجلة الآداب للدراسات اللغوية والأدبية، كلية الآداب، جامعة ذمار، 2020م، العدد 8، ص 62. <https://doi.org/10.53286/arts.v1i8.290>
- 5) بعلبكي (د. رمزي)، الكتاب في التراث النحوي التطور في المحتوى والأساليب، مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت، شعبان 1424هـ - أكتوبر 2003م، كتاب رقم 297.
- 6) البغدادى (عبد القادر)، خزانة الأدب ولب لسان العرب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط4، القاهرة، 1418هـ - 1997م.
- 7) البكاء (د. محمد كاظم)، منهج كتاب سيبويه في التقييم النحوي، دار الشؤون الثقافية العامة "آفاق عربية"، ط1، بغداد، 1989م.
- 8) ترزي (د. فؤاد حنا)، في أصول اللغة والنحو، مطبعة دار الكتب، د. ط، بيروت - لبنان، 1969م.

- 9) ابن جني، (أبو الفتح عثمان)، المنصف شرح كتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري، تحقيق لجنة من الأستاذين إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية، ودار إحياء التراث القديم، إدارة الثقافة العامة، ط1، مصر، ذو 1373هـ - 1954م.
- 10) الحديثي (د. خديجة)، المدارس النحوية، دار الأمل، ط2، إربد - الأردن، 1422هـ - 2001م.
- 11) الحلواني (د. محمد خير)، أصول النحو العربي، الناشر الأطلسي، مطبعة إفريقيا الشرق، ط2، الدار البيضاء - المغرب، 1983م.
- 12) بن حمزة، (د. مصطفى)، نظرية العامل في النحو العربي دراسة تأصيلية تركيبية، مطبعة النجاح الجديدة للنشر والتوزيع، ط1، الدار البيضاء، 1425هـ - 2004م.
- 13) خان (محمد)، أصول النحو العربي، مطبعة جامعة محمد خيضر، ط1، بسكرة، 2012م.
- 14) دحّير (الطيب)، العامل والأثر في الدرس النحوي بين القديم والحديث (دراسة وصفية تحليلية نقدية)، رسالة دكتوراه، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، اللغات والفنون، جامعة السانية، الجزائر.
- 15) الرضي (محمد بن الحسن الإستراباذي)، شرح الكافية، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، ط2، بنغازي - ليبيا، 1996م.
- 16) رّواي (د. صلاح)، النحو العربي نشأته، تطوره، مدارسه، رجاله، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، د. ط، القاهرة، 2003م.
- 17) الزبيدي (د. حسن بن كريمة)، التمثيل بما لم تتكلم به العرب في كتاب سيبويه: جمعا ودراسة، مجلة الآداب للدراسات اللغوية والأدبية، كلية الآداب، جامعة ذمار، 2023م، المجلد 5، العدد 2، ص 87، <https://doi.org/10.53286/arts.v5i2.1495>
- 18) السّنْكَري (أبو سعيد الحسن بن الحسين)، شرح أشعار الهذليين، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، مراجعة محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة، د. ط، القاهرة، د. ت.
- 19) السليمان (د. هند عبدالعزيز)، الاختزال عند سيبويه، مجلة الآداب للدراسات اللغوية والأدبية، كلية الآداب، جامعة ذمار، 2024م، المجلد 6، العدد 2، <https://doi.org/10.53286/arts.v6i2.1941/>
- 20) سيبويه، (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط3، القاهرة، 1408هـ - 1988م.
- 21) السيّد (د. عبد الرحمن)، مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها، توزيع دار المعارف، ط1، مصر، 1388هـ - 1968م.
- 22) ضيف (د. ضيف)، المدارس النحوية، دار المعارف، ط7، القاهرة، 1968م.

- 23) الطويل (د. السيد رزق)، الخلاف بين النحويين دراسة وتحليل وتقويم، المكتبة الفيصلية، ط1، مكة المكرمة، 1405 هـ - 1985م.
- 24) عمري (فاطمة)، نظرية العامل ودراسة التركيب في النحو العربي، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية وآدابها، الجامعة الهاشمية، الأردن، 2002م.
- 25) عيد (د. محمد)، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، ط4، القاهرة، 1989م.
- 26) فريجة (أنيس)، نظريات في اللغة، دار الكتاب اللبناني، ط2، بيروت، 1981م.
- 27) القحطاني، (د. عايض بن محمد)، التعليل والعامل النحوي، في نائج الفكر والأدبي للسهيلي وأثرها في تيسير النحو، مجلة الآداب للدراسات اللغوية والأدبية، كلية الآداب، جامعة ذمار، اليمن، 2021م، العدد 11، ص105، 198، <https://doi.org/10.53286/arts.v1i14.870>
- 28) ابن مالك (محمد بن عبد الله)، شرح الكافية الشافية، تحقيق وتقديم الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، ط1، 1402 هـ - 1982م.
- 29) المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد)، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، د. ط، بيروت، د. ت.
- 30) المخزومي (د. مهدي)، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط2، مصر، 1377 هـ - 1958م.
- 31) المخلافي (فؤاد مهيوب عبده)، استقرار المصطلح النحوي في كتاب سيبويه: الخبر أنموذجا، مجلة الآداب للدراسات اللغوية والأدبية، كلية الآداب، جامعة ذمار، 2020م، العدد 5، ص 42، <https://doi.org/10.53286/arts.v1i5.249>
- 32) مذكور (د. إبراهيم بيومي)، منطق أرسطو والنحو العربي، مجلة اللغة العربية بالقاهرة، مطبعة وزارة المعارف العمومية، 1953م، المجلد السابع.
- 33) المخلخ (د. حسن خميس)، التفكير العلمي في النحو العربي الاستقراء - التحليل - التفسير، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، الإصدار الأول، عمان - الأردن، 2000م.
- 34) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق وشرح الدكتور عبد اللطيف الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ط1، الكويت، 1421 هـ - 2000م.
- 35) الياسري (د. علي مزهر)، الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه، الدار العربية للموسوعات، ط1، بيروت - لبنان، 1423 هـ - 2003م.

- 36) ابن يعيش (موفق الدين علي بن يعيش النحوي)، شرح المفصل، عالم الكتب، د. ط، بيروت، د. ت.
ابن عصفور الإشبيلي، المقرب، تحقيق الدكتور أحمد عبد الستار الجوّاري وعبد الله الجبوري، مطبعة
العاني، ط1، بغداد، 1392هـ - 1972م.
- 37) يوسف (قصي ثعبان) وخلخال (سلام موجد)، نظرية العامل في النحو العربي عند الدكتور كريم حسين
ناصح الخالدي، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، مركز ابن العربي للثقافة والنشر، فلسطين - غزة،
2023م، المجلد الثالث، العدد الثالث.